

المركزي الأوروبي: تعافي منطقة اليورو يواجه العديد من التهديدات

«الوطني»: الاقتصاد الأميركي.. انتعاش أكبر وتحسن تدريجي بعد تداعيات أزمة «كورونا»



مع انخفاض معدلات الرهن العقاري، والتي تراجعت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق.

كما أظهرت بيانات أعداد المواطنين الأميركيين من يحصلون على إعانات البطالة تحسناً في ظل تراجعها للأسبوع السادس على التوالي، حيث انخفض من 17.8 مليوناً إلى 17.3 مليوناً. وتأتي تلك الانقراضة على خلفية قيام الشركات بإعادة توظيف العاملين، حتى مع استمرار عمليات التسريح للشهر الرابع على التوالي، حيث أضاف أرباب العمل 7.3 مليون وظيفة خلال مايو ويونيو مجتمعين، وذلك بعد خسارة قياسية بلغت 20.5 مليون وظيفة في أبريل.

ولم يتضح بعد ما إذا كان يمكن الحفاظ على صورة الانتعاش الاقتصادي على هيئة حرف V وفقاً لما عكسته الأرقام. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يستمر الزخم على الرغم من تراجع العديد من الولايات عن خطط إعادة فتح العديد من الأنشطة عبر إصدار أوامر للمطاعم والأنشطة الأخرى المنقطعة في الأماكن المغلقة بإيقاف أعمالها مجدداً.

الأسهم ترتفع والدول يفقد زخمه

وأشار التقرير إلى أن أسواق الأسهم سجلت مكاسب خلال معظم أيام الأسبوع، حيث تجاهل المستثمرون المخاوف المتعلقة بفيروس كورونا المستجد، وكانت أرباح الشركات وحالات الإصابة الجديدة وآمال التوصل إلى لقاحات مكافحة الجائحة هي المحرك الرئيسي للأسواق خلال الأسبوع. وجاء هذا التفاؤل على خلفية منح إدارة الغذاء والدواء الأميركية (FDA) تصنيف المسار السريع لاثنتين

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن البيانات الاقتصادية للولايات المتحدة بدأت تظهر علامات تدل على انتعاش أكبر اقتصاد على مستوى العالم. وعاد إفاق المستهلكين وثقة شركات تشييد المباني السكنية إلى المستويات التي شوهدت قبل تفشي الجائحة. كما انتعشت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة في يونيو وسجلت ارتفاعاً بنسبة 0.6٪ على أساس شهري فيما يعد أعلى معدل نمو يتم تسجيله منذ العام 2012. ويأتي هذا الارتفاع بعد 3 أشهر من التراجع، كما أنه يعزى بصفة رئيسية لارتفاع بنسبة 12.3٪ في أسعار البنزين. ويعطي الانتعاش

دلالات على التحسن الاقتصادي حتى في ظل التراجع عن خطط إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية نتيجة لاجتياح موجة ثانية من الإصابة بفيروس كورونا المستجد لعدد من الولايات. وأضاف التقرير أن بيانات مبيعات التجزئة التي صدرت الخميس الماضي أظهرت ارتفاع مبيعات يونيو بنسبة 7.5٪ مقارنة بالشهر السابق، متجاوزة تقديرات الاقتصاديين بتسجيل نمو بنسبة 5٪. وذلك بعد ارتفاعها بنسبة 18.2٪ في مايو. ويعتبر المعدل المسجل في يونيو أقل بنسبة 1٪ عن المستويات المسجلة قبل الأزمة وهو الأمر الذي يعزى لاستئناف المزيد من الأميركيين أعمالهم وانتهاء تجار التجزئة عمليات الإغلاق المرتبطة بتفشي الجائحة. كما أظهرت البيانات ارتفاع مؤشر الإسكان الصادر عن الجمعية الوطنية لعمال بناء المنازل، حيث ارتفع إلى مستوى 72 في يوليو مقابل 58 الشهر السابق وتجاوز المؤشر حاجز 60 الذي توقعه الاقتصاديون. وتزامنت تلك القفزة

1.8٪ نمو في الناتج المحلي البريطاني

لغت تقرير «الوطني» أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة سجل في مايو نمواً بنسبة 1.8٪ بعد انخفاض قياسي بنسبة 20.4٪ في أبريل وانكماش بنسبة 6.9٪ في مارس. وعلى مدار الأشهر الثلاثة حتى مايو، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.1٪ حيث أدت القيود الحكومية لمواجهة تفشي الجائحة إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية بصورة هائلة. وتظهر البيانات تراجع الاقتصاد بنحو الخمس مقارنة بمستويات ما قبل فرض عمليات الحظر. ويقارن هذا المستوى بركود العام 2008 عندما تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1٪ خلال ربع واحد فقط.

موازنة البرامج والأداء بوابة للإصلاح المالي

■ أصبح لزاماً أن تعيد الدولة صياغة رؤية 2035 ورسمها بما يتناسب مع ما خلفته وما ستخلفه مستقبلاً أزمة «كورونا»

■ ميزانية البرامج والأداء تساعد في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعظيم الاستفادة من موارد الدولة المختلفة

■ موازنة البرامج والأداء ما هي إلا مرآة عاكسة لبرنامج عمل الحكومة وتهدف إلى إنجاز خططها بشكل سريع وبدقة عالية



بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين
بالوكالة (سابقاً)
Bader.alhamad94@gmail.com

أداء تنفيذ الأهداف والبرامج. إلا أن هذا النوع من الموازنات يتطلب كوادراً بشرية فنية قادرة على تلبية متطلبات التعامل مع ميزانية البرامج والأداء، وللأسف قد أثبتت الدراسات وجود ضعف كبير في بناء القدرات البشرية الفنية والتي ترجع إلى عدة عوامل، منها ما يتعلق بضعف التدريب الفني وبناء القدرات، ومنها ما يتعلق بنظام الاختيار والتقييم والمساءلة خاصة بالنسبة للوظائف القيادية والإشرافية والتي من المفترض أن تقود عملية الإصلاح، ومن دون ذلك سنجد عملية الإصلاح مسألة صعبة ونظرية أقرب من أنها عملية. كما يتطلب أيضاً وجود أنظمة آلية ومحاسبية ونظم معلومات وتكاليف توكب تطبيق ميزانية البرامج والأداء، فعلى الرغم من قيام وزارة المالية بالتطبيق الفعلي لنظام إدارة مالية الحكومة (GFMS) ابتداءً من 1 أبريل 2016 باستخدام تطبيقات من Oracle)، والتي هي تهدف بالأساس إلى توفير دورة مستندية متكاملة آلياً، وتطوير كفاءة أداء وفاعلية الأعمال والقائمين عليها لدى الجهات الحكومية، وذلك تماشياً مع المعايير المحاسبية الحكومية الدولية، إلا أنه لا يوجد أي مؤشرات مؤكدة توضح مدى تحقيق تلك الأهداف، خاصة أن مستهدفات التحول الأساسية إلى نظام الاستحقاق لم تتحقق وهو جوهر نظم إدارة مالية الحكومة (GFMS)، خاصة فيما يتعلق بنظام الموازنة.

ولعل من التجارب الإقليمية الناجحة في مجال تطبيق موازنة البرامج والأداء تجربة دولة الإمارات التي سبقتنا في هذا المجال بشوط طويل، حيث طبقت الإمارات هذا الأسلوب من الموازنات في نهاية 2001 والتي كانت بشكل تجريبي ومرحلي، وصدر في 2005 تقرير تقييم تلك التجربة، وقد حصلت الإمارات على المرتبة الأولى عالمياً في مجال كفاءة السياسة المالية الحكومية، كما حصلت على المرتبة السابعة في كفاءة الإدارة المالية في القطاع الحكومي من أصل 59 دولة تضمنتها تقرير التنافسية العالمي في عام 2012 الصادر من المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا.

وفي سياق الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تطبيق الإصلاحات المالية في الإدارة المالية العامة للدولة، وعلى الرغم من تأخر الكويت في هذا المجال، فلا سبيل لتطبيق تلك الإصلاحات إلا من خلال إعادة النظر في أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة، خاصة في ظل اهتمام المواطن بالإجراءات المتعلقة بالتوقع تبنيها من قبل الحكومة والمتعلقة بإعادة النظر في الرسوم والضرائب، حيث يتوقع المواطن أن تكون الخدمات الحكومية بكفاءة عالية على قدر تلك الرسوم، كما يتوقع أن تكون الإدارة المالية للدولة تتمسك بالحوكمة والمصداقية والشفافية، خاصة أنه يقع على عاتق الدولة رفع الوعي المجتمعي في هذا الشأن.

فموازنة البرامج والأداء ما هي إلا مرآة عاكسة لبرنامج عمل الحكومة، وتهدف إلى إنجاز خططها بشكل سريع وبدقة عالية، إضافة إلى رفع الأداء الحكومي وتحسينه أيضاً منها وسيلة فعالة لتقييم الإدارة الحكومية ومدى فاعليتها وكفاءتها، وتحديد المسؤوليات الإدارية مما يجعلها أداة مهمة في المساهمة على الأداء من خلال مؤشرات

ما إن أعلنت الدولة رؤيتها الجديدة (الكويت 2035) في 2017 والتي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي إقليمي جاذب للاستثمار، حتى وضعت الدولة خططها وأولوياتها تنفيذاً لتلك الرؤية والتي تركز على عدة ركائز أساسية، كما تشتمل الرؤية على عدد من تحققات كبرى من الأثر التنموي وصولاً لتلك الرؤية في حلول عام 2035.

وفي ظل أزمة جائحة فيروس كورونا وانعكاساتها ذات الأثر البالغ والتي ألفت بظلالها على الاقتصاد الوطني والمركز المالي للدولة، أصبح لزاماً بأن تعيد الدولة صياغة رؤيتها (الكويت 2035)، ورسم تلك الرؤية بما يتناسب مع ما خلفته وما ستخلفه مستقبلاً أزمة الجائحة، سواء من حيث الأهداف الاستراتيجية لها أو من حيث نطاقها الزمني.

ولعل من الأهمية في ظل الأوضاع الحالية أن نعيد النظر في العديد من السياسات المالية والاقتصادية بما يتواءم مع الظروف الجارية، وخصوصاً أن تتم إعادة النظر في بعض الأدوات المالية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التخطيط المالي السليم والرقابة المؤسسية الفعالة، ومن أهم تلك الأدوات هي نوع الموازنة التي تتبناها الإدارة المالية العامة للدولة. فالإدارة المالية العامة للدولة حالياً تنتهج ميزانية البرامج والبنود التي تعتبر نوعاً من أنواع الموازنات التقليدية، وقد يكون هذا النوع من الموازنة قد حقق أهدافه في الوقت الذي تم تبنيه وذلك نظراً لسهولة وبساطته، لكن في ظل التطور المتسارع في عالم الاقتصاد والمالية العامة، وفي ظل استخدام الخطط متوسطة وبعيدة المدى، فلم تعد موازنة البرامج والبنود وسيلة فعالة للتخطيط والتقييم والمساءلة، بل أصبحت عائقاً لعمليات الإصلاح المالي والاقتصادي، لذلك أصبح التوجه إلى موازنة البرامج والأداء ضرورة ملحة، خاصة في ظل الأوضاع الحالية والتي تتطلب فيها الموازنة العامة للدولة من عجز مستمر ينهك الاحتياطيات المالية، ومن المتوقع أن يستنفدها على المدى المتوسط في حال الاستمرار في هذا النهج في إدارة المالية العامة، مما يجعل إعادة النظر بتبني موازنة البرامج والأداء وسيلة فعالة وبنوية للإصلاحات المالية بالإضافة إلى أنها ضرورة ملحة.

وتساعد ميزانية البرامج والأداء في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعظيم الاستفادة من موارد الدولة المختلفة، وما يميز موازنة البرامج والأداء بأنها ترفع من مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن وتطويرها، والتي حالياً تعاني من تدني جودتها مقارنة بكلفتها، كما أصبحت محط انتقاد من قبل المواطنين، كما تسهم ميزانية البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي لتنفيذ البرامج والأهداف من خلال اختيار أفضل الخيارات بأعلى جودة وبأقل التكاليف.

وما يميز موازنة البرامج والأداء أيضاً أنها وسيلة فعالة لتقييم الإدارة الحكومية ومدى فاعليتها وكفاءتها، وتحديد المسؤوليات الإدارية مما يجعلها أداة مهمة في المساهمة على الأداء من خلال مؤشرات

الوصول إلى المستوى المستهدف للتخصم بنسبة 2٪ بشكل مستدام.

المركزي الأوروبي

وقال التقرير أن مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي قرر في اجتماع السياسات النقدية الذي عقد في 30 يونيو تسريع عملية طرح اللقاح في الأسواق بما يسمح لهما بالبدء في تجهيز ما يصل إلى 30 ألف شخص لإجراء التجارب السريرية للتحقق من سلامة اللقاح بحلول نهاية الشهر، وقد يتم الانتهاء من تطوير اللقاح بنهاية العام. وقد أنهى مؤشر ستاندر أند بورز 500 تداولات الأسبوع على ارتفاع بنسبة 0.58٪، ليغلق عند مستوى 32,247.3 نقطة، بينما سجل مؤشر داو جونز الصناعي ارتفاعاً بنسبة 1.70٪ لينتهي تداولات الأسبوع عند مستوى 26,671.95 نقطة.

وعلى خلفية تلك التطورات، عكس أداء المستثمرين «تفاؤلاً حذراً» في ظل مراقبتهم لعودة ظهور حالات الإصابة بالفيروس في كافة أنحاء الولايات المتحدة، وأدى حذرهم إلى انخفاض عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بنسبة 0.3٪، لمقرب من 0.6٪، في ظل توجه المستثمرين إلى أصول الملاذ الآمن. وشهد الدولار الأميركي انخفاضاً في قيمته مقابل معظم العملات الرئيسية، وسجل تراجعاً بنسبة 0.70٪ وأغلق عند مستوى 95,942.

اقتصاد كندا

ونكر تقرير «الوطني» أن بنك كندا توقع أن النشاط الاقتصادي لن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى 2022 وستظل أسعار الفائدة منخفضة لمدة عامين على الأقل. وفي اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء، أبقى البنك على سعر الفائدة الرئيسي لاقراض الليرة واحدة ثابتاً، مشيراً إلى أنه سيبقي كذلك حتى يتم

الاقتصاد الصيني يظهر انتعاشاً

قال تقرير «الوطني» أن صادرات الصين ارتفعت بشكل غير متوقع في يونيو بالتزامن مع بدأ الاقتصاديات حول العالم في إعادة فتح أنشطتها. كما نمت الصادرات لأول مرة خلال العام الحالي بما عزز آمال التعافي السريع من الجائحة في ثاني أكبر الاقتصادات على مستوى العالم، حيث نمت الصادرات بنسبة 0.5٪ وارتفعت الواردات 2.7٪، وفاقته تلك المستويات من النمو الانخفاضات المتوقعة عند مستوى 1.5٪ و10٪ على التوالي. ويبدو أن الاقتصاد الصيني بدأ يتعافى تدريجياً من انكماشه الحاد الذي بلغت نسبته 6.8٪ في الربع الأول من 2020 وذلك على الرغم من استمرار مخاطر التباطؤ المرتبط بتداعيات الجائحة.

مثل الرعاية الصحية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة وأدوات التعليم عن بُعد وإنتاج الغذاء المحلي

رغم الانكماش.. هناك قطاعات مازالت توفر فرصاً استثمارية واعدة

مثل الرعاية الصحية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة وأدوات التعليم عن بُعد وإنتاج الغذاء المحلي

رغم الانكماش.. هناك قطاعات مازالت توفر فرصاً استثمارية واعدة



الذين يدعمون إنشاء ونمو شركات التكنولوجيا الجديدة في المنطقة إن ثمة فرصاً أمام الشركات لاستفادة من الأزمة الحالية، وهي قادرة على سد الثغرات التي تواجهها الشركات الكبرى في سلاسل التوريد الخاصة بها، كما أن لدى الهيئات الحكومية مؤشرات أداء رئيسية وأهدافاً للعمل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتوافر الإعانات لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأجمع المشاركون على أنه برغم انكماش عدد من القطاعات، إلا أن ثمة قطاعات مازالت توفر فرصاً استثمارية كالرعاية الصحية وشركات التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية الناشئة، وأدوات التعليم عبر الإنترنت وإنتاج الغذاء المحلي.

وبالطبع، كان التحول الرقمي للشركات والمنازل هو التطور الأكثر تميزاً خلال أزمة كورونا.

وتقول استشارية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وتركيا في شركة آي بي إم أسماء شباب «إننا نشهد نماذج أعمال مختلفة للغاية، فقد بدأت الشركات في إنشاء منصات التجارة الإلكترونية لتكون قادرة على التواصل مع العملاء بشكل أفضل، لكن إنشاء منصة رقمية أمر معقد ومكلف، ويستوجب تطوير التعاون والتآزر بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة».

والصدمات.. ومع أن حكومة الإمارات اتخذت إجراءات سريعة ومركزة للتخفيف من بعض آثار الأزمة، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لم تحظ بالكثير من مثل هذا الدعم من قبل الجهات المعنية. ولكن على الرغم من التحديات، يمكن أن يكون ما نشهده من غياب اليقين الاقتصادي فرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من حجمها الصغير بنهج سريع ومرن.

وفي هذا السياق، يقول المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة جلف كابيتال في دبي كريم الصلح إن الخطوة الأولى هي إنقاذ العمل عن طريق خفض التكاليف وتقليل المساحة الإيجارية حيثما أمكن، بينما تتضمن المرحلة الثانية مراجعة تفصيلية لبنية الأعمال وإجراء تغييرات لتقليل معدل الإنفاق، وزيادة السيولة النقدية الحرة إلى أقصى حد والنظر في طرق جديدة لتطوير المنتجات والخدمات، أما المرحلة الأخيرة فتتنبص على التخطيط طويل المدى للتوسع في أسواق جديدة والاستثمار في مجالات النمو.

وأضاف أن كل أزمة تفرز فائزين، فقط عليك أن تتبكر باستمرار لأن التوقف ليس خياراً أبداً.

ويتفق المشاركون في اتحاد Hub 71 ومقره أبوظبي ويعتقد مجتمع المؤسسين والمستثمرين وتمكين الأعمال